القوة الذكية في عقيدة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في السياسة الخارجية

Smart Power application with Barack Obama Doctrine in Foreign Policy

م.د. عبدالأمير عبدالحسن أبراهيم

"مستخلص البحث"

على مدار تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية السياسي، حظى مفهوم القوة باهتمام الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وشكلت القوة أهم الثوابت في الاستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي، وأن ما يطرأ من تغيرات على وظيفة القوة الأمريكية لا يتعدى إطار الصياغات اللغوية، وتحديد الأولويات والمقاربات لأدوات تنفيذ السياسة الخارجية دون المساس بوظيفتها الأساس في حماية مصالح الولايات المتحدة الحيوية ومصالح الحلفاء أياً كانت تكتيكات وصور استخدامها سواء في الردع التقليدي والنووي، أو الحرب الوقائية والاستباقية، أو تحقيق الجذب من خلال القوة الناعمة، أو في الجمع بينهما في صورة القوة الذكية.

فالقوة والدبلوماسية معاً ستتواصلان الأداتين الأكثر تفضيلاً للإدارات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية. وقد تتقدم إحداهما ،في الأولوية، على الأخرى بناءً على طبيعة الموقف من القضايا المطلوب التعامل معها، أو نمط القيادة المعتمد من قبل الإدارات الأمريكية بناء على مرجعيتها الحزبية. ويعد التعامل مع الملف النووي الإيراني الأنموذج الأكثر نجاحاً في تطبيقات هذه

المقاربة في ضوء الاتفاق الذي تحقق بين إيران ومجموعة (5+1) في 14 تموز عام 2015.

إن ما ميزما ميز السياسة الخارجية الأمريكية لهذه الإدارة دعوة وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (هيلاري كلنتون) ما وصفته "القوة المدنية" كمرادف للتحول من القوة الصلبة كأولوية وأداة لتنفيذ السياسة الخارجية، نحو" القوة الذكية".

لقد شكل الإطار الذي طرحت فيه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (هيلاري كلينتون) مبادرتها جوهر مفهوم القوة الذكية وعقيدة أوباما إلى بلورة استراتيجية جديدة يعتمد نجاحها على تعزيز القوة المدنية وتوسيعها لإيجاد "بنية عالمية جديدة للتعاون".

ولم تخلو عقيدة أوباما من اخفاقات على مستوى التطبيق،فقد انتجت استراتيجية "القيادة من الخلف" أحدى مخرجات هذه العقيدة فراغاً في الزعامة الآمريكية للتعامل مع الأزماتفي ليبيا وسوريا أدى إلى إستعصاء التوصل إلى حلول سياسية، ما جعل العديد الكتاب والسياسيين الأمريكيين أن يطلقوا على عقيدة أوباما أوصافاً مثل اللاعقيدة واللاستراتيجية، فكان من نتائجها أن استطاعت روسيا الاتحادية أن توظف معطيات المشهد الأمني في صورة تدخل عسكري في سوريا أعاد رسم خارطة توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط.

عادة ما يصبح رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية معرفين بموقف يتخذ من قبلهم أو اعلان يصدر عنهم تتعلق بالسياسة الخارجية أو الأمن القومي الأمريكي، فمن خصوصيات السياسة الخارجية الأمريكية أن ينتهي الأمر برئيس للولايات المتحدة الأمريكية إلى أن يكون له نوع من "المذهب" أو "العقيدة" في السياسة الخارجية.[1]

فقد عرف الرئيس الأسبق دونالد ريغان بجهوده المعلنة التي سعى فيها إلى هزيمة الفكر السياسي الشيوعي وامتداه في القارة الأوربية فضلاً عن مقولته ، التي ميزت أهمية القوة في تنفيذ السياسة الخارجية، التي جاء فيها "إن السلام

يتحقق عن طريق القوة". أما الرئيس الأسبق بيل كلينتون، فقد ارتبطت السياسة الخارجية الأمريكية في ولايته بمفهوم التدخل الإنساني أو التدخل المحدود في يوغسلافيا الذي عده مبرراً طالما أنه لا يتعارض مع القيم والمصالح الأمريكية. وبخصوص الرئيس باراك أوباما، فقد جاءت إدارته بأمل تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية التي ترسخت لدى دول العالم، بما فيهم الأصدقاء والشركاء،من خلال إعادة النظر في السياسة الخارجية الأمريكية في أعقاب الإخفاقات التي وقعت بها إدارة سلفه جورج ووكر بوش، إذ أعلن الرئيس أوباما في أن التحديات الجديدة التي تواجه العالم لا يمكن التغلب عليها من قبل قوة عظمى بمفردها، مهما امتلكت من قدرات، مالم يتم الحشد لها عبر شراكات وتحالفات عريضة يتشارك الجميع في أعبائها، وما يتحقق عنها من نتائج.[2] وفي هذا الشأن وصف أنصار الرئيس أوباما بأنه واقعي باعترافه بحدود إمكانية وقدرة القوة الأمريكية، يتميز بالعملية من حيث تحقيق مصلحة الأمن القومي الأمريكي دون ارتباطه بالأيدولوجية، وإيمانه بعملية التغيير التدريجي والإدراك بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع إرضاخ العالم لهيمنتها وإرادتها. ومن هذا المنطق، شبه البعض في الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس أوباما بخطط السياسة الخارجية النمساوية مترنيخ ، حيث كانت لسياسته الواقعية الأثر الكبير في الحفاظ على مفهوم توازن القوى الكبرى في أوربا لمدة تربو على ثلث القرن أبان القرن التاسع عشر.[3]

وسنتناول في فرعين متعاقبين ما تتضمنه كل من العقيدة السياسية والعقيدة العسكرية للإدارة الأمريكية في ولايتي الرئيس باراك أوباما كما يأتي:

- أولاً : العقيدة السياسية.

إن سلوك أي دولة ما هو في الحقيقة إلا إنعكاس لحزمة من الأفكار والمباديء التي تؤمن بها وتسعى إلى ترجمتها على أرض الواقع في تعاملها مع الأخرين[4]في سياق إدارة علاقاتها مع الدول الأخرى.

لقد هدف الرئيس أوباما منذ بدء حملته الانتخابية في ولايته الأولى وحتى وصوله إلى البيت الأبيض بإعادة الانضباط للسياسة الخارجية الأمريكية، وكان أول ما قام به الرئيس أوباما هو إعادة النظام والهيراريكية لمؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية، سواء تم ذلك من خلال إعادة هيكلية المناصب، أو إعادة ترتيب الأوليات بين الإدارات المختلفة.[5]

كما وسعت إدارة الرئيس أوباما خلال مدة ولايته الثانية لوصف رؤيتهللسياسة الخارجية وكيف يرى استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية. ولكن في الأسابيع الأخيرة في محاولة لربط قطع اللغز لما يمكن أن نُطلق عليه مصطلح عقيدة أوباما للسياسة الخارجية في فترة ولايته الثانية التي تجلت في أوضح صورهافي خطاب الرئيس أوباما في "ويست بوينت" مؤخراً فيالتركيز بشكلقوي على تمكين الشركاء لاتخاذ إجراءات، إذ لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تشارك مباشرة في إدارة الأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.[6]

وينظر إلى"عقيدة أوباما" الجديدة على أنها رد فعل على أزمة لا يمكنه تجاهلها. إنها ليست رؤية شاملة للمستقبل، فهذا النوع من الاستراتيجيات يتطلب المزيد من الموارد من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وقدر أكبر من القيادة من الرئيس.[7]

وتتميز السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي أوباما عن سابقتها في شكل جدلي كلامي، فقد كان الرئيس السابق جورج ووكر بوش مستعداً للمخاطر، في

حين أن الإدارة الأمريكية الحالية تستجيب مع الكثير من الكره للمخاطر، وقد ترجمت تلك الاتجاهات التي ميزت السياسة الخارجية في حقبتين متتاليتين في ما تضمنته استراتيجية الرئيس أوباما التي تم الإعلان عنها في 10 أيلول 2014 التي جاءت تحت عنوان " استراتيجية مكافحة الإرهاب" على خلاف ما حملته الاستراتيجية الأمريكية عام 2002 التي تقدم وصفها مفردة الحرب فجاء عنوانها " الحرب العالمية على الإرهاب " .(8)

ويمكن تفسير الشكل الذي تظهر فيه عقيدة أوباما في أن ملفات السياسة الخارجية لا تستحوذ على الاهتمام الأول بالنسبة للرئس، فهو الذي سعى منذ انتخابه، وإن بمقدار متفاوت من النجاح، إلى تحقيق جملة متشعبة من التغييرات في الشأن الداخلي تصل بمجملها إلى تبديل عميق باتجاه الرؤية التقدمية لدور الدولة القائم على الرعاية والعناية، بعدما كان خصومه الجمهوريون، من وجهة نظر الفريق التقدمي، حبّذوا في الأعوام الماضية طبقة المتمولين على حساب الشرائح الأقل وفرة في البلاد. فالأثر الذي يتمنى الرئيس أوباما أن يخلّفه في السجل التاريخي لرئاسته هو التأمين الصحي الشامل للجميع والإصلاح الضريبي الذي يلقي بالمزيد من المسؤولية والعبء على الأثرياء ويعفي الأقل ثراءً منها، والنظام التربوي الذي ينصف أبناء المناطق المحرومة فيساويهم من حيث الفرص التعليمية بأبناء المناطق الميسورة، وغيرها من الإصلاحات التي تعد شرطاً للعدالة الاجتماعية، فيما يرى فيها المحافظون شعارات شعبوية للتطفل على مجتمع قادر أن يحققها بذاته من دون الهدر والفساد المصاحبين حكماً لخوض الدولة في ما لا يعنيها.ولكن، على رغم النية الصريحة للرئيس أوباما بالتركيز على المعترك الداخلي التي عززتهاالأزمة الاقتصادية التي واجهته مطلع ولايته الأولى وضاعفت الحاجة إلى هذا التركيز، فإنه لاعتبار موضوعي كونه رأس الدولة

العظمى الوحيدة، وآخر ذاتي كونه أول رئيس أميركي من أصل غير أوروبي أثار انتخابه اهتمام العالم وشغفه، كان لا بد له من إيلاء الشأن الخارجي مقداراً متواصلاً من الاهتمام، وكان لا بد له على مدى أعوامه السبة أو ما يقارب، من تطوير نهج أو «عقيدة» تكون المعيار لاهتمامه هذا بالمسائل المستجدة.[9]

وتتوزع مصادر السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة الرئيس أوباما بين البراغماتية والواقعية والدبلوماسية الذكية، وغالباً تعرف العقيدة السياسية الأمريكية، من خلال تحليل خطابات الرئيس الأمريكي عبر السياسة الخارجية والأمن القومي. ففي خطاب الرئيس أوباما بشأن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في الحملة الجوية الغربية على نظام القذافي في ليبيا بتاريخ 28 آذار 2001، فقد بدت العقيدة السياسية للرئيس أوباما أكثر وضوحاً في تحديدها لاستخدام أدوات القوة الأمريكية في ترجيحها للقوة الناعمة كأسبقية في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية.[10]وفي خطاب ثان بتاريخ 19 آيار 2011تناول موقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط والقارة الأفريقية ، فقد استعار الرئيس أوباما مقاربة نشر الديمقراطية من سلفه الرئيس السابق جورج ووكر بوش واختلف معه في الأسلوب وأدوات التنفيذ الإكراهية التي استخدمها الأخير، فقد ركزت مقاربة الرئيس أوباما على أستخدم القوة الناعمة ونشر السلام في منطقة الشرق الأوسط من خلال الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية، وهو ما دفع من كاتب العمود في صحيفة " واشنطن بوست" جارلس كروثامر إلى وصف المقاربتين بـ " عقيدة بوش– أوباما".[11]

وجاء وصف جون أيكنبري أستاذ العلاقات الدولية في جامعة برينستون عقيدة الرئيس أوباما السياسية على إنها الأساس الذي يمكن أن تشتق منه استراتيجية عليا أمريكية تتضمن رؤية متماسكة لكيفية التعامل مع التحديات

والتهديدات الكونية الجديدة، وكيفية تعريف المصالح القومية الأمريكية، وما هي الأدوات التي تكون لها الأسبقية في مواجهة تلك التحديات والتهديدات " الدبلوماسية ، العسكرية، الاقتصادية ، القانونية".[12]

وفي الشأن ذاته عبر وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون بتفصيل أوسع عن عقيدة الرئيس أوباما في السياسة الخارجية في جلسة الاستماع أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ لتثبيتها وزيرة للخارجية في إدارة الرئيس أوباما الأولى بالقول: "أعتقد أن القيادة الأمريكية وكانت مطلوبة ولا زالت مطلوبة، ويجب استخدام ما يسمى القوة الذكية التي تشكل طيفاً واسعاً من أدوات تحت تصرفنا الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية نختار الأداة الصحيحة أو مجموعة من الأدوات التي تتناسب مع كل موقف .ومع القوة الذكية تكون الدبلوماسية في مقدمة الأدواتلتنفيذ سياستنا الخارجية" .[13]

وفي إطار تنفيذ عقيدة الرئيس أوباما في استخدام القوة الذكية ، فإن هدف إدارته لم يكن في إيجاد توازن بين الدبلوماسية والدفاع بوصفهما الركيزتين الأساسيتين في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية بقدر ما كانت تهدف إلى إيجاد التكامل معهما من خلال إدخال التنمية بوصفها ركيزة ثالثة لتصبح عقيدة الرئيس أوباما في السياسة الخارجية تستند على ثلاثة ركائز هي (الدبلوماسية ، الدفاع ، التنمية) أو عرفت بـ) (3Ds. قد بدا واضحاً في تأكيد الرئيس أوباما على عنصر التنمية في خطابه في آيار من عام الذي أعلن فيه الخطة الاقتصادية 2011 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي كانت تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة ،وهو ما ورد تأكيده في جلسة تثبيت وزير الخارجية جون كيري في جلسة الاستماع أمام لجنة الشؤون الخارجية في

الكونغرس الأمريكي عندما عبر عن ذلك بأن سياستنا الخارجية هي السياسة الاقتصادية في تأكيد على أهمية التنمية الخارجية في تحقيق الاستقرار السياسي. (14)

تقول سوزان رايس الدبلوماسية الأمريكية ورئيس دائرة العمليات للمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان فيما أضفته على عقيدة الرئيس أوباما السياسية من صفة العالمية الليبرالية **Liberal Internationalist** بأنه " على خلاف الاتجاهات المحافظة **Conservatives** في الفكر السياسي الأمريكي التي تعول كثيراً على القوة العسكرية بوصفها الأداة الرئيسة في سياسة الدولة الخارجية ،فإن الاتجاهات العالمية الليبرالية ترى في الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية والتنمية الدولية ونشر القيم الأمريكية، أدوات ذات أهمية متساوية في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية.(15)

ويصف جوزيف س. ناي عميد جامعة هارفرد ومساعد وزير الدفاع الأمريكي في الولاية الثانية للرئيس الأمريكي بيل كلينتون في كتابه الموسوم" القوة الناعمة وسيلة في نجاح السياسة العالمية" في تعريفه للقوة الذكية **Smart Power** بأنها حالة من الجمع التفاعلي بين القوة الصلبة **Hard Power** والقوة الناعمة **Soft Power**.(16) والأخيرة تعني القدرة في الحصول على نتائج مفضلة من خلال عملية الجذب حيث تضع الدولة التي تستخدم القوة الناعمة في تنفيذ سياستها الخارجية خطة تستطيع من خلالها تشكيل أفضليات الآخرين يندر فيها إحلال أي شكل من القوتين مكان القوة الأخرى، ويكون البديل الأفضل هو وجود استراتيجية تجتمع فيها أدوات القوتين الصلبة والناعمة .(17)

وقد أدرجت مراكز البحث الأمريكية **Think Tanks** موضوع القوة الذكية في صلب اهتمامها ، ففي أعقاب الفشل الذي آلت إليه السياسة الخارجية

الأمريكية في إدارة الرئيس الأمريكي جورج ووكر بوش. وفي هذا الصدد ، تم تشكيل لجنة في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن (CSIS) عام 2006 أطلق عليها " لجنة القوة الذكية" رأسها جوزيف س. ناي و ريتشارد أرميتاج النائب الأسبق لوزير الخارجية الأمريكي كان هدف اللجنة دراسة هدف حالة التراجع في القوة الأمريكية واقتراح الحلول الكفيلة بتحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم من خلال وضع استراتيجية جديدة تمكنها من استخدام بشكل مؤثر في عالم متغير. وقد قدمت اللجنة تقريرها " قوة أكثر ذكاءً لأمريكا أكثر أمناً " صدر في عام 2007 تضمن اقتراح استراتيجية عليا أمريكية أكثر قدرة للتعامل مع التحديات العالمية الجديدة ورؤية جامعة موحدة للجنة أشارت إلى وجوب أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية قوة أكثر ذكاءً في شكل سلع عالمية تجعل من الحكومات والشعوب في مختلف أنحاء العالم ترغب في طلبها وتقتنع بعدم إمكانية الحصول عليها في غياب قيادة أمريكية ، ويتم ذلك بحصول تكامل للقوة العسكرية الأمريكية والقوة الاقتصادية مع استثمار واسع للقوة الناعمة في إطار عمل مطلوب لمواجهة التحديات العالمية. (18)

وكان لهذه الرؤى التي تضمنها هذا التقرير ودراسات أخرى انعكاسات على صياغة سياسة خارجية أمريكية تحددت أهدافها ومقارباتها السياسية في التعامل مع البيئة الخارجية، فقد جاء في خطاب وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون في جلسة الاستماع لتثبيتها في منصبها وزيرة للخارجية بتاريخ 13 كانون الثاني عام 2009 عندما قالت: "إن ما أتحدث عنه بشكل مستمر في صدد القوة الذكية يعود إلى أنها أصبحت جزء مركزي من تفكيرنا في اتخاذ القرار". فهي تعني استخدام ذكي لكل الأدوات المتاحة. إنها تعني والقوة

العسكرية، والقدر في تأسيس الأفكار وتحديثها وفي مقدرة وصدقية الرئيس وفريق إدارته، وهي أيضاً تعني العودة إلى تطبيق السياقات القديمة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية. إنها حالة تعبر عن مزج للمبادئ بالواقعية في إطار من البراغماتية .[19]

ولغرض تنفيذ استراتيجية القوة الذكية ، فقد عملت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون ، في محاكاة الأليات والسياقات المعتمدة من قبل وزارة الدفاع الأمريكية في المراجعة الرباعية للاستراتيجيات والخطط الدفاعية، بهدف إعادة هيكلة عملية صنع القرار الخارجي الأمريكي ، إذ نظمت وزارة الخارجية الأمريكية في كانون الثاني عام 2010 المؤتمر الأول للمراجعة الرباعية للدبلوماسية والتنمية (QDDR) تم تحت عنوان " القيادة من خلال القوة المدنية" خلص المؤتمر إلى استنتاجات تضمنت تنفيذ استراتيجية " دبلوماسية عامة ذكية" تتولى تطوير وتنفيذ مشاريع تعاون تقوم على تعزيز ائتلافات وشركات واسعة والتصدي لمنع قيام الأزمات والمنازعات الدولية وربط المصالح الأمريكية في إطار عالمي أوسع ونشر الأمن و القيم العالمية وبالتحديد الديمقراطية وحقوق الإنسان في إطار نظام عالمي عادل.[20]

وبعد انتهاء الولاية الأولى للرئيس أوباما ومضي ما يقارب ثلاث سنوات من ولايته الثانية، فقد كانت نتائج تطبيق عقيدته السياسية معياراً لتقويم نجاحها أو إخفاقها في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية لحقبة ما بعد جورج ووكر بوش حيث اختلفت الرؤى بشأنها ، فالمناهضون لتلك السياسة قد ركزوا انتقاداتهم على أن عقيدة أوباما قد أوجدت فراغاً في القوة الكونية في بيئة دولية غير مستقرة " Global Power Vacuum" انعكست بنتائجها على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية عدد من دول الشرق الأوسط (ليبيا، مصر،

سوريا، العراق، اليمن) وفي الأحداث التي شهدتها أوكرانيا حيث تم ضم جزيرة القرم إلى روسيا الاتحادية فضلاً عما ثار في أعقابها من ظهور نزعات انفصالية في مناطق شرق أوكرانيا . كل تلك الأحداث أظهرت عجز الإدارة الأمريكية في القيادة العالمية وفي التحكم في مسار الأحداث بعد أن تبنت تلك الإدارة نمط جديد للقيادة أسمته " القيادة من الخلف "Leading from Behind" التي تعني رغبة الإدارة الأمريكية في عدم التورط في النزعات الدولية في مناطق وبؤر التوتر في مناطق مختلفة من قارات العالم وترك المجال للمجتمعات والشعوب في تحمل عبء مسؤولية أيجاد مخارج وحلول لأزماتهم.[21] غير أن الرئيس أوباما تراجع عن هذه المقاربة التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا عندما أعلن في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين عام 2015 في أن عدم التدخل بصورة مباشرة في أحداث ليبيا قد أدى إلى حدوث فراغ سياسي وأمني قاد إلى تفاقم الأزمة في ذلك البلد وتعاظم آثارها .[22]

ويرى عدد من الباحثين في العلاقات الدولية أن ليس ثمة "نظرية لأوباما" من جانب المقاربة اللاأيدولوجية التي تبنتها إدارته، فهي عبارة عن رد فعل على المقاربة التي جاءت قبلها. وفي وسع كل من منتقدي الرئيس الأمريكي جورج ووكر بوش ومؤيديه الاتفاق على أنه طور شيئاً أشبه بالنظرة العالمية وإن كانت قد تبنت مقاربة اللجوء إلى استخدام القوة كأسبقية أولى في إدارة الأزمات. وفي المقابل، يهتم الرئيس أوباما، والديمقراطيون عموماً، بمقاربة تتوخى الحرص والحذر، وربما تعني بالوسائل أكثر من اعتنائها بالغايات. وصارت كلمة "الحوار" تعني ما تعنيه تماماً كلمة "البراغماتية"، والأخيرة واحدة من الكلمات التي يساء استخدامها في معجم المصطلحات السياسية، غير أنها تظل الوصف الدقيق لأسلوب الرئيس أوباما الدبلوماسي في التحاور والنقاش والتوسط والتفاوض.

وربما كان النزوع نحو المحاورة والمقارعة بالحجج مع الأعداء والأصدقاء الاتجاه الصحيح في إدارة الملف النووي الإيراني، غير أنه ليس كذلك مع ملفات أزمات أخرى كالحال الجماعات الإرهابية التي توسع انتشارها في سوريا والعراق. (23)

ويرد أنصار الرئيس أوباما على منتقديه بالقول إن عقيدته في السياسة الخارجية مبنية على نظرة واقعية للولايات المتحدة والعالم، وهي نظرة عريقة في الدبلوماسية، فليس لدى الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية بناء عالم جديد وفقاً لتصوراتها، وأن الصورة المثلى للقيام بذلك، هي إدخال تقاليدها الديمقراطية إلى حيز الواقع التطبيقي وبالطريق الصحيح من خلال تعزيز علاقاتها مع العالم الخارجي، وتنامي التجارة الدولية، والمرونة في تبادل الأفكار مع الوحدات الدولية الأخرى. (24)

ويشير البعض إلى أن فريق الرئيس أوباما يبدو أكثر تنظيماً وتنسيقاً فيما بين أعضاءه، ولا فرصة توجد لإحداث اضطرابات في أولوياته وخياراته ، ويبدو أن الجميع لديه إدراك واع بأجندة الرئيس أوباما وإصراره على إحداث تحول ملموس في السياسة الخارجية الأمريكية. كما ويبدو الرئيس أوباما مقتنعاً بضرورة العمل الجماعي وعدم الاستئثار بالرأي، ثم الاختيار بين البدائل المتاحة أمامه، وهو ما يختلف جذرياً عن مدتي إدارة الرئيس جورج ووكر بوش التي كان دور الرئيس فيها يبدو محدوداً بسبب مراكز القوى التي كانت تتنازع وتتصارع فيما بينها على اتخاذ القرارات. وعلى الرغم من المرونة التي يبديها الرئيس أوباما وما يظهر عليه من تردد في صنع السياسة الخارجية، إلا أنه يتسم أيضاً بالحزم الشديد عند الاستراتيجية منها على سبيل المثال قيام إدارته فتح الحوار مع إيران، وتغيير لغة الخطاب معها من المواجه إلى الإحتواءتجسد فيما أسفرت عنه

مفاوضات مجموعة (5+1)، التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، مع إيران من التوصل إلى إتفاق في منتصف شهر تموز 2015 بشأن ملف البرنامج النووي الإيراني، وهي مقاربة سياسية وصفها الرئيس أوباما بسياسة الحوار أو المشاركة Policy of Engagement التي كانمن أهم نماذجها الحوار مع إيران وكوبا.[25]

والحق، فقد جاء وصف الدكتور فواز جرجس لعقيدة الرئيس أوباما في كتابه الموسوم "أوباما والشرق الأوسط نهاية العصر الأمريكي؟ معبراً عندما وصفها "عقيدة اللاعقيدة". وكما أسلفنا، فإن أهم استندت عليه سياسة الرئيس أوباما من مرتكزات أنها "واقعية – براغماتية"أو كما وصف مقاربته في حفل تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية بأنها لن تكون على القيم الأخلاقية المجردة أو القوة العسكرية العارية، بل على علاقات حقيقية ومصالح مشتركة مع البلدان الأخرى .غير أن الإنقطاع بين الطبيعة التغييرية لخطاب الرئيس أوباما وسياساته الوسطية قد خيب أمل النقاد من اليمين واليسار الذين يبحثون عن النقاء أو الإنسجام المنطقي. لقد نأى الرئيس أوباما بمقاربته حقاً بعيداً عن أيدولوجية الرئس السابق جورج ووكر بوش في التبشير بالديمقراطية والاستخدام الحر للقوة في العلاقات الدولية، إلا أنه لم يتبن سياسة خارجية تغييرية ، كما أن إخفاقاته بمرورالزمن،قاد النقاد إلى التساؤل عما إذا كان الرئيس أوباما يملك حقاً استراتيجية كبرى أو سياسة خارجية متماسكه، إذ لم يقدم أوباما رؤيته الخاصة للسياسة الخارجية، وهي العقيدة التي ستقود الولايات المتحدة الأمريكية بين مجاري المياه الدولية المظطربة، أو كما ورد في وصف نيالفيرغسون من أن الرئيس يقدم سياسة خارجية معينة في خطبة، وأخرى في تصرفاته، أو حتى زبيغنيو بريجنسكي المؤيد للرئيس أوباما ،فهو الآخر قد لاحظ وجود انفصال بين الخطاب والواقع في إدارة الرئيس أوباما.[26]

وفي الموضع ذاته كتبت وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق كوندوليزا رايس ووزير الدفاع الأسبق روبرت غيتس مقالاً في جريدة الواشنطن بوست تعقيباً على تراجع الزعامة الأمريكية وفي ضوء التدخل الروسي في سوريا "بأنه كيف يمكن للرئيس الروسي بوتين في ظل اقتصاد ضعيف وجيش من المرتبة الثانية الاستمرار في التحكم في مسار الأحداث جيوبولتيكياً سواء كان ذلك في أوكرانيا أو سوريا ،وهو يبدودائماً أنه يمتلك اليد العليا في إدارة بوصلة اتجاهاتها. وإذا كان الرئيس الأمريكي أوباما و وزيرخارجيته كيري قد أعلنا من أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة في سوريا، وهو رأي صائب، فإن الزعامة في روسيا الاتحادية تفهم من أن الدبلوماسية تتبع الحقائق على الأرض وليس عن طريق آخر حوله. ورأى كاتبا المقال من أنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية رفض الجدل الروسي من أن التدخل في سوريا جاء استجابة لحالة الفوضالتي عمت دول منطقة الشرق الأوسط والدفاع عن شرعية النظام السياسي القائم، فيما أن حقيقة الأمر تكمن في الفوضى التي انتجتها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وليبيا وما لحقتها من أحداث، وأن روسيا الاتحادية استجابت للظروف المستجدة في منطقة الشرق الأوسط بعد الفراغ الذي حصل نتيجة التردد الآمريكي في ممارسة دور الزعامة العالمية بالتدخل الكامل في الأحداث في ليبيا والإنسحاب غير المسؤول من العراق".[27]

لقد كان من بين الآثار التي ولدته حالة تراجع الزعامة الأمريكية وفي قدرتها في التأثير في الأحداث في منطقة الشرق الأوسط– خاصة بعد مرور أكثر من عام على تشكل تحالف غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة انتشار الجماعات المسلحة المتطرفه في سوريا والعراق من دون أن يحقق نتائج ملموسة على الأرض، وبعد التدخل العسكري الروسي في سوريا وقيامها بشن

غارات جوية وقصف صاروخي بعيد المدى على مواقع منتخبة للقيادة والسيطرة وتجمعات للمجموعات في المدن السورية– أن تزعزت الثقة لدى الدول القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ما جعل من موسكو العاصمة الروسية منطقة جذب لقيادات من تلك الدول تمثلت في شكل زيارات قامت بها قيادات سياسية وعسكريةلحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى موسكو ممثلة لدول مثل مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة كدليل أهمية الدور الروسي في إيجاد مخارج وحلول للأزمات التي تعصف بعدد من دول المنطقة.[28] فلقد تولد لدى حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في أن موقف الإدارة الأمريكية سوف لن يتجاوز التعبير عن القلق عما سيترتب على التدخل الروسي العسكري في سوريا من آثار تبعد من احتمالات التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة في سوريا ، وهو ما عده العديد من المراقبين في شأن السياسة الخارجية الأمريكية على أنه دليل آخر لفشل عقيدة أوباما.[29]

إن الرئيس أوباما بات على أبواب إضافة فصل جديد إلى سجل إدارته في السياسة الخارجية، فإن إدارته لحالة " اللاحرب واللاسلم" بعد التدخل الروسي في سوريا سوف لن تنتج إلا خياران يتسمان بالخطورة ليتولد عنهما ضعف يلحق بالحلفاء وعدم المرونة في موقف روسيا الاتحادية باتجاه البحث عن حل للأزمة السورية ، ما يعني أن على الإدارة الأمريكية أن ترد على موسكو بخيار يجمع القوة مع الراغماتية أكثر من الضعف وعدم المرونة.[30]

لقد ولدت حالة الاستعصاء في إيجاد حلول للأزمات في منطقة الشرق الأوسط و في أوكرانيا شعوراً لدى حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية عن مدى ملائمة المقاربات الأمريكية في إيجاد حلول سياسية ملائمة لتلك الأزمات ودفع الحلفاء للمقارنة بين الاستراتيجيتين الأمريكية والروسية وأي منهما أكثر ملائمة

للخروج من حالة الأستعصاء كشعور من الحلفاء بأن هناك فراغ في الزعامة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة تم ملؤه من قبل روسيا الاتحادية ودول إقليمية أخرى مثل إيران نتج عنه توازن جديد للقوى في النظام السياسي الدولي ابتعد عن كونه نظام أحادي القطبية واقترب إلى نمط أقرب إلى نظام ثنائي القطبية المرن. (31)

وفي الصدد ذاته يقول ستيفن والت : إن السؤال عن من هو أفضل في استراتيجيته العامة: براك أوباما أم فلاديمير بوتين هو ليس سؤال صحيحاًفي إطلاقه ، فكلا الرئيسان يعتمدان في صياغة سياستهما الخارجية على تقارير أجهزة المخابرات ونصائح يسديها لهم مستشاريهم المقربين ، وليس على حكم شخصي لكل منهما ، وعلى ذلك فإن أي تقويم لأداء كل منهما لدرجة ما ليس بتقويم لقياداتهم الشخصية حسب ، بل كذلك لسياستهما المبنية على العقلية الموثوقة لصانعي القرارات من خبراء السلطة. فالنسبة للرئيس أوباما فهو متأثر بأفكار المدرسة الواقعية، ويفهم أن المصالح الأمريكية اماكن متعدد من العالم محدودة ويدرك بأن القدرات الأمريكية التي تتحكم في النتائج مقيدة بشكل متساوي خاصة عندما تكون متداخلة مع مسائل الهندسة الاجتماعية في مجتمعات مقسمة دينياً وإثنياً . في جانب أخر أن بناء الدولة عند القيام بتدخل عسكري أمر أمر كلفة عالية ، وهو في أكثر الأحوال يبدو غي ضرورياُ. ولكن على الرئيس قيادة بناء سياسة خارجيةملازمة للقيام بدور القيادة العالمية، وهو يواجه معارضة حزبية تنتقد بشدة أية حالة جمود أو تراجع في الدور الأمريكي في السياسة الدولية حتى وإن كان البديل المقترح يفتقد إلى العقلانية. أما بالنسبة للرئيس بوتين ، فعلى خلاف ذلك قد أنجز أعمالاً بشكل أفضل من خلال الربط بين الموار المتاحة مع الأهداف كمؤشر على نجاح استراتيجيته .من جهة أخرى ،

فقد تمثلت إخفاقات الرئيس بوتين في أن ما تحقق له من إنجازات إنما جاءت على مستوى قصير المدى وذات سمات دفاعية كانت مصممة لمنع اي تأكل في مكانة روسيا عالمياً بدلاً عن مواصلة برامج كان من الممكن في حالة إنجازها أن تحسن من عناصر القوة والحالة العامة في روسيا الاتحادية في حالة وضعها في إطار خطة طويلة المدى.(32)

والسؤال الذي يتم تداوله في الأوساط السياسية والأكاديمية هو:هل تشهد منطقة الشرق الأوسط بداية نهاية الحقبة الاميركية ؟ بعد التجارب المرة والامتحانات الصعبة التي واجهتها إدارة الرئيس الأمريكي أوباماالتي آلت إلى وضع جديد لم تجد الولايات المتحدة نفسها فيه منذ أن بدأت "اللحظة الاميركية"بعد الحرب العالمية الثانية. ففي الوقت الحاضرتبدوعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها وأصدقائها التقليديين في السعودية وتركيا ومصر واسرائيل إما فاترة وإما متوترة أو مرشحة لمزيد من التوتربعد أن اهتزت ثقة حكومات هذه الدول بإدارة الرئيس اوباما، إذ اضطر بعضها إلى اتخاذ اجراءات عسكرية وسياسية ربما ساهمت قصداً أو من غير قصد في تأزيم أوضاع المنطقة الذي يعود إلى حد كبير الى ما تعده هذه الدول غياب القيادة الاميركية. وعندما أدركت الإدارة الأمريكيةأن مشاكل المنطقة وأزماتها تتطلب الكثير من الجهود تفوق قدرات الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها، وأن التأثير على التطورات على الارض يتطلب أكثر من القاء الخطب البليغة، انسحب الرئيس أوباما تكتيكياً من المنطقة ليركز على أولوياته الداخلية الملحة في معالجة الازمة الاقتصادية الضخمة، ولإقرار خطته المحورية للرعاية الصحية.غير أن الأزمة السورية كشفت بشكل واضحاً عن رغبة الرئيس أوباما في تقليص الدور الاميركي في الشرق الاوسط للتحول الى شرق آسيا المنطقة الأهم اقتصادياً واستراتيجياً.

غير أن الرئيس اوباما اضطر إلى العودة عسكرياً بشكل محدود إلى العراق لئلا يجازف بالانهيار الكامل لاستثمارات الولايات المتحدة الأمريكية البشرية والمادية هناك، وأن كل إجراءات الرئيس أوباما في سوريا كان بهدفإدارة النزاع وليس حله ، وأن كل إفرازاتالأزمة السورية ونتائجها المأساوية لم تدفعه – ولن تدفعه – إلى تعديل موقفه منها بعد أن بدت واضحة ملامح إنتهاء الحقبة الاميركية ونشوء فراغ استراتيجي استثمرته روسيا الاتحادية بفاعلية لتمسك بالمفاتيح الرئيسة لأزمات المنطقة وتعيد رسم خارطة توازن القوى فيها.(33)

وإزاء ما نشأ من فراغ استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط نتيجة تراجع الزعامة الأمريكية ، وارتخاء قبضتها للإمساك بإدارة الأزمات التي تشهدها دول في المنطقة حدد الرئيس الروسي بوتين ، وبعبارات قليلة واضحة، هدف الصراع في بلاد الشام والعراق بالقول: "إنه صراع جيو–استراتيجي لإعادة تشكيل الشرق الأوسط من خلال تقسيم سورية وبلاد ما بين النهرين". وبشيء من تاريخهذا الصراع القديم المتجدد، فقد أرسلت الإمبراطورة الروسية كاترين الثانية أسطولاً إلى سواحل شرق الأبيض المتوسط وجنوداً لمساعدة الولاة المتمردين على السلطنة العثمانية وانتهت المهمة بعد سنتين بحصول روسيا القيصرية على تنازلات في القرم وأوكرانيا. والآن يعود الرئيس بوتين بأسطوله الجوي والبحري إلى سوريا. بعدما استطاع أن يوقظ بلاده من حالة الضعف التي عاشتها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وبعدما استعاد القرم وأخضع جورجيا بالقوة،عاد بكل ثقله العسكري إلى سوريا ليفك الحصار عن بلاده من جهة الشرق ويمنع سقوط نظام يؤمّن له موطئ قدم في المياه الدافئة في محاولة لتجديد حروب المسألة الشرقية.(34)

وإذا كان هناك تحولاً قد حصل في صناعة القرار السياسي الخارجي الأمريكي لم يرتق إلى مستوى تشكيل عقيدة سياسية في مدة إدارة الرئيس أوباما، فإن تحولاً آخر قد حصل على مستوى العقيدة العسكرية في أعقاب عقيدة عسكرية تبنتها إدارة سلفه الرئيس السابق جورج ووكر بوش التي اعتمدت على العسكرة المفرطة وتجنب الاتصال المباشر مع الخصوم، وهو ما سيكون موضوع الفرع الثاني من هذا لبحث.

- **ثانياً: العقيدة العسكرية:**

لايختلف تعريف العقيدة العسكرية عن العقيدة السياسية من الناحية المفاهيمية فيكونهما مجموعة من المباديء والأفكار التي تنعكس في صورة سلوك تنتهجه الدولة في إدارة علاقاتها الدولية وتنفيذ سياستها الخارجية مع الدول الأخرى مع اختلاف في الأهداف والأدوات التي تستخدمها في تفيذ المناهج والخطط سعياً لبلوغ الأهداف والغايات المستهدفة. ففي العقيدة السياسية يترجم سلوك الدولة بأستخدام أدوات القوة الناعمة لبلوغ الأهداف في إطار تعاوني، على عكس العقيدة العسكرية، فهي تشكل الدليل لدى متخذ القرار الخارجي في كيفية إدارة الحرب وتحقيق النصر بأستخدام أدوات القوة الصلبة في سلوك تطبعه العدوانية.

ففي إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش لعب الهاجس الأمني،بموجب الأيدولوجية التي يعتنقها المحافظون الجدد، دوراً كبيراً في صياغة عقيدة عسكرية تعتنق فكرة الحرب بحماس شديد، إذ رؤوا فيها الخيار الأكثر منطقية في عالم مضطرب لاتحكمه إلا القوة العسكرية التي تنفرد بمتانة بنائها

الولايات المتحدة الأمريكية. وبقدر التعويل المفرط على القوة العسكرية، بوصفها أول أداة وليس آخر أداة ، يلجأ اليها في مواجهة مجموعة واسعة من التحديات السياسية في ضوء شكوك تطرح عن مدى جدوى وفاعلية الأدوات غير العسكرية. فالدبلوماسية لا يمكن الوثوق بصدقية نجاحها فحسب، بل كان ينظر اليها بمثابة قيد متعب للقطبية الأحادية الأمريكية.(35)

التقط الرئيس أوباما في إدارته رغبة العالم في مشاهدة الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك بعيداً عن العمل العسكري المنفرد والعودة إلى نظام التعددية في الشؤون التي قادت العالم بسلام طوال عقد من الزمن أعقب نهاية الحرب الحرب الباردة للتشكل ملامح عقيدة أوباما التي لم تكن تستندإلى الأيدولوجية في ظل عالم معقد تكتنفه تحديات متشابكة.(36)

وقد شهدت ولايتي الرئيس أوباما صدور وثيقين للأمن القومي الأمريكي ومراجعة للسياسة الدفاعية الأمريكية صدرت عن وزارة الدفاع. كما والقى الرئيس أوباما خطاباً في كلية الحرب في ويست بوينت بتاريخ 28/5/2014 تضمن ملامح لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية مابعد الحرب في أفغانستان وغزو العراق أوجد فيها توازن بين اتجاهات الرأي العام المحلي في التدخلية والأخرى التي تدعو إلى العزلة الدولية ، وهو ما سنتناوله كما يأتي:

1. **وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2010: إن أهم ما تميزت به إدارة الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) الأولى والسنة الأولى من إدارته الثانية هو عدم وجود عقيدة رئاسية تحكمه في السياسة الخارجية والتي يقصد بها إعلان الرئيس الأمريكي مبدأ يلتزم به في السياسة الخارجية يرقى إلى منزلة**

الوصايا العشر في السياسة الخارجية الأمريكية، مثل "مبدأ ترومان" والقائم على احتواء التوسع السوفيتي، أو "مبدأ بوش" القائم على مفهوم: "إن من ليس معنا في الحرب على الإرهاب، فهو ضدنا"، فقد امتنع الرئيس(أوباما) عن إصدار التزام محدد يكون على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما أعلنه صراحة في عام 2008، إذ قال أنه: "لن يتقيد بعقيدة رئاسية، لأن العالم معقد لا يسمح بذلك"، وهو ما نحن نراه يمثل شيء إيجابي يؤكد على واقعية سياسته الخارجية لأن الإعلان عن عقيدة يمثل "مبادئ اختزالية" قد تشكل قيداً على خيارات الرئيس، خاصة عندما نعيش في عالم معقد تتنوع تهديداته، فمثلاً ينبغي في إدارة مشهد الربيع العربي التعامل مع حالاته بمرونة حتى باتباع سياسات قد تبدو متناقضة، فلا يمكن اتباع الاستراتيجية نفسها في ليبيا على سوريا مثلاً.(37)

ويبدو أن الرئيس أوباما لقد وعى درساً تاريخياً بالغ الأهمية هوأن لا مزيد من الحروب على شاكلة العراق"No More Iraqs"، حيث يرى أن الرؤساء يستخلصون الدروس من حالات الفشل السابقة مباشرة، بدلاً من حالات النجاح الباهرة، وهو ما يعني أن ملامح عقيدة أوباما متأثرة بالحرب علي العراق مباشرة، ولذلك لا يمكن أن نجد أي من مبادئ إدارة أوباما الجديدة، إلا وقد تأثرت بطريقة مباشرة بالحرب على العراق. ولعلّنا لا نبالغ إذا نظرنا إلى هذه الاستراتيجية على إنها نقطة مفصلية في تاريخ العسكرية الأمريكية، ليس لأنها تتكيّف مع واقع جيوستراتيجي متقلّب، وتستجيب للتحوّلات الجوهرية في طبيعة الحروب ومسرحها وأدواتها، وتستأنس بخارطة تهديدات تتوالد داخل مناخ أمني وفضاء معلوماتي محفوفين بالخطر، فحسب، بل لأنها تقطع مع الحروب التقليدية وما كان يُعرف ببناء الأمم Nation Building، ومكافحة التمرّد

Counter Insurgency ، لتؤسّس لحروب ما أسمّاه ، وزير الدفاع الأمريكي السابق (ليون بانيتا) "التحوّل التاريخي إلى المستقبل" نحو الحروب الذكية Smart Wars.(38)

هذا عن طبيعة الحرب، أما عن أساليبها فجمع بين القصف المنظّم ودقة التصويب، والقوة الجوية والبحرية الضاربة، والتفوّق الإلكتروني والمعلوماتي، في استحضار لأنموذج التدخّل بليبيا ، فهو تحوّل جوهري من عقيدة الحرب على جبهتين أو بمسرحي عمليات إلى عقيدة القيادة من الخلف، Leading From Behind، أو الحرب الخاطفة ذات العمليات الجوية والبحرية المحدودة، بفرق خاصة خفيفة، وتوظيف لمنظومة معقدة ومتكاملة لأحدث تقنيات التشويش والتجسس والاختراق والتصنّت، وتكنولوجيا المعلوماتية والحرب الإلكترونية yber War واستخدام الطائرات دون طيار، Drones.(39)

2. **ورقة وزارة الدفاع الاستراتيجية في كانون الثاني عام 2012: تعد ورقة وزارة الدفاع الاستراتيجية في كانون الثاني عام 2012التي كتب مقدمتها الرئيس (أوباما) مؤشراً لتصور جديد للعلاقات الدولية ، ولرسم ملامح استراتيجية دفاعية جديدة للمستقبل. وقد كانت هذه الورقة التي أخذت تسمية أسم وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (ليون بانيتا) أحد أهم المراجع لآفاق السياسة الأمريكية الجديدة بفضل في وثيقة الدفاع الاستراتيجي. وتوزعت ورقة الدفاع الاستراتيجي على محوران، الأول: ويشير إلى خفض القوة الأمريكية، وإنهاء المهام ذات الطبيعة الميكانيكية على الأرض في أوربا ، والعمليات العسكرية في أفغانستان والباكستان. أما المحور الثاني للورقة ، فهو يتعلق بحيلولة الإدارة الأمريكية دون وصول أعدائها إلى أهدافهم من خلال الابقاء على القوة الأمريكية في المناطق التي تعد ميادين النزاع في بحر الصين الجنوبي والخليج**

العربي لمواجهة المخاطر التي تمليها التهديدات الإيرانية في منطقة الخليج العربي والكورية الشمالية في شرق آسيا، أو تنامي دور الصين الشعبية اقتصادياً وعسكرياً.[40]

3. خطاب الرئيس أوباما في كلية الحرب في وست بوينت[41]:مثل خطاب الرئيس أوباما بمناسبة زيارته بتاريخ 28/5/2001، إلى كلية الحرب في وسيت بوينت لحضور أحتفالية تخرج دورة جديدة من المقاتلين ، وثيقة تعبر عن رؤية جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية . وبعد أن كرر الرئيس أوباما ما ذكره أسلافه من الرؤوساء الأمريكيين من أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بسمة الإستثنائية **Exceptionalism**، وأنها الدولة التي لايمكن الإستغناء عنها **Indispensible State** استمرت لقرن مضى وأنها من الممكن أن تستمر هكذا كحقيقة لقرن آخر.

وبعد استعراضه للتغيرات المتسارعة التي تشهدها الساحة الدولية التي شكلت تحديات للجماعة الدولية، فقدعدها في الوقت ذاته تقدم فرصاً للتعاون الدولي وشراكات طالما أن آثارها لا تستثني أحداً من دول العالم. والمسألة هنا ليست فيما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر في قيادة العالم، بقدر كيف لها أن تقود العالم، ليس لضمان تحقيق أمن وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية، بل والسلام والتقدم للعالم أجمع.

وفي إطار إظهار دور القوة العسكرية في قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور القيادة العالمية، أكد الرئيس أوباما على ضرورة استمرار الولايات المتحدة الأمريكية بدورها في القيادة العالمية في المرحلة العالمية بالرغم من أكلافها الباهضة، حيث لا يرغب أحداً من الدول القيام به، وأن القوة العسكرية الأمريكية ستشكل العمود االفقري لهذه القيادة . ولكن القوة العسكرية لن تكون

الآداة الوحيدة بين مكونات القدرة الأمريكية التي يكون لها الأسبقية لضمان استمرار القيادة الأمريكية في كل الظروف والأحوال، إذ أن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية أفضل مطرقة لايعني أن أي مشكلة دولية هي بمثابة مسمار يحتاج بالضرورة إلى معالجته بالطرق، فالإجراءات العسكرية عدا عن كونها باهضة الثمن، فأنها تتطلب الوضوح الكافي عن متى تستخدم القوة والدور المرسوم للقوة عند ممارسة دور القيادة العالمية.

وبعد أن استعرضالرئيس أوباما مفردات الاستراتيجية الأمريكية، عاد ليؤكد على أنه لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تواجه التحديات العالمية الجديدة بمفردها من دون تحشيد للحلفاء والشركاء في صيغة إجراء جماعي، وأن يتطلب للتغلب على التحديات توسيع أدوات المواجهة لتشمل الدبلوماسية والتنمية وإجراءات فرض الحصار والقيام بعزل الدول واللجوء إلى قواعد القانون الدولي .غير أنه عندما يصبح الخطر وشيك ،فإن عملاً عسكرياً فاعلاً يصبح عندها ضرورياً . وعندها يكون العمل الجماعي أكثر إحتمالاً للنجاح وأقل فرصة للوقوع في أخطاء جسيمة.

إن ماورد من مضامين في خطاب الرئيس أوباما يجعله بمثابة عرض للسياسة الخارجية أكثر منه تعبير عن استراتيجية عسكرية مستندة إلى عقيدة عسكرية، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تواجه تهديدات لأمنها القومي كالتي كانت بعد وقوع أحداث 11 أيلول 2001 التي دفعت بإدارة الرئيس السابق جورج ووكر بوش إلى تغيير العقيدة العسكرية الأمريكية لحقبة الحرب الباردة من الردع والإحتواء إلى عقيدة الحرب الوقائية والضربات الإستباقية. ومع ذلك تعامل الرئيس أوباما في مواجهة التحديات الجديدة في عالم تسوده الفوضى والإضطرابات التي ضعف فيها دور الدولة للإمساك بالتفاعلات العابرة للحدود

وتعاظم دور اللاعبين من غير الدول باللجوء مفهوم القيادة من الخلف بدلاً عن إرسال قوات قتالية إلى مناطق النزاعات الملتهبة في منطقتي الشرق الأوسط وشرق آسيا.

4. **استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2015[42]:**

بعد طول انتظار، أصدر البيت الأبيض الأمريكي وثيقة استراتيجية الأمن القومي في يوم الجمعة المصادف السادس من شباط/ فبراير 2051. بالنظر لأهمية هذه الوثيقة كونها تضع رؤية استشرافية للسياستين الخارجية والداخلية الأمريكيتين، وتعد محل اهتمام الحلفاء والشركاء وأصحاب المصالح، إلا أنها جاءت في صياغتها فضفاضة في درجة ارتباطها بالأمن القومي الأمريكي، وهي لم تكن بالتأكيد تمثل وثيقة الاستراتيجية.

وعلى الرغم من تأكيد الرئيس الأمريكي أوباما في الجزء التمهيدي من الوثيقة من أنها تحدد المباديء والأولويات في توجيه استخدام القوة الأمريكية ،واعترافه من أن الموارد الأمريكية هي بلا حدود في تحديدها لتفضيلات السياسة الخارجية والخيارات الصعبة التي قد تلجأ اليها الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة ثمان تحديات ومخاطر عليا التي قد تهدد المصالح الأمريكية ، فضلاً عن قضايا أخرى تم التطرق اليها في أجزاء أخرى من الوثيقة ذات أولوية محدودة.

وبالأخذ في الصورة المصغرة للوثيقة، فإنها تضمنت العديد من القضايا العادية والتي ليست لها أولوية للآمن القومي الأمريكي، وجاءت في معظم فقراتها لاتختلف كثيراً عن سابقاتها من وثائق استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي، فقد تضمنت مواضيع في شؤون السياسة الخارجية والأمن القومي عادة ما يتناول كتابتها موظفون من البيروقراطيين يعملون في مجلس الأمن القومي

الأمريكي، ومن ثم إكتمال صياغتها من قبل مستشاري الرئيس في شؤون السياسة الداخلية قبل الإعلان عنها.

وبالأخذ بنظر الإعتبار عدم حصول تغيير في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، أو في مواقف الإدارة الأمريكية من القضايا العالمية منذ شهر آيار/مايو عام 2010 عندما تم الإعلان في حينه عن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي السابقة، فإنه لم يكن مفاجئاً أن لايحتوى وثيقة عام 2015 إلا على مواضيع جديدة محدودة في العدد، إذ تضمت إيماءات إلى قضايا مثل ثورات الربيع العربي، والوضع في أوكرانيا، والإنفتاح السياسي على كوبا، والتغيرات التي طرأت في ملف الطاقة العالمية ، وتكرار الإشارة إلى موضوع التجارة العالمية والتحسن الذي حصل في أداء الإقتصاد الأمريكي، مع بقاء الأوليات كما كانت في السابق.

لقد أشاد الرئيس أوباما في مقدمة الوثيقة، كالحالة مع سابقتها على أهمية القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية التي وصفها بانها حقيقة لايمكن إنكارها أو الاستغناء عنها. والسؤال الذي يبرز في هذا الشأن هو ليس فيما إذا كانت الولايات المتحدة المريكية ستقود العالم، بقدر ماهو كيف أنها ستقوده؟.

وعلى مايبدو، فليس هنالك أخذ بالمطلق لما ورد في نص الوثيقة حرفياً، إذ لا حصر للقضايا التي تكون فيها القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، كما ولايوجد مايشير حقاً عن حصول من تغيير في التحديات تدعو إلى استمرار الحاجة إلى القيدة العالمية الأمريكية ، فكل القضايا من التطرف العنيف والأمن السيبراني مع تغير المناخ وانتشار الأمراض الوبائية إلى وقف انتشار الأسلحة النووية مدرجة على جدول الأعمال من دون أن يكون لانتشارها

تحديداً جغرافياً ، فالولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تقوم بمهام القيادة في كل مكان من أوروبا إلى آسيا وأفريقيا إلى أمريكا اللاتينية، من المحيطات إلى الفضاء الخارجي.

لقد ورد في نص الوثيقة وصف لتهديدات استراتيجية عليا تواجهها المصالح الأمريكية سيتم على أساسها ترتيب أولويات الجهود الأمريكية بشكل معقول وشاملو هي في صور:

- **هجوم كارثي على الإقليم الأمريكي أو البنى التحتية الحرجة.**
- **تهديدات أوهجمات ضد مواطنين أمريكيين أو الحلفاء.**
- **ازمة اقتصادية عالمية أو تباطؤ عالمي على نطاق واسع.**
- **انتشار و/ أو استخدام أسلحة الدمار الشامل.**
- **تفشي أمراض معدية حادة.**
- **تغيير المناخ .**
- **اضطرابات حادة في سوق الطاقة.**
- **عواقب أمنية كبيرة ترتبط بالدول الضعيفة أو الفاشلة (بما في ذلك الجرائم الجماعية ، والجريمة المنظمة عبر الوطنية).**

وفي حين يمكن أن تمتد هذه التهديدات والمخاطر لتشمل كل شيء، فإن ماورد في وصفها بأنها (خطيرة، رئيسة، مؤثرة) سيجعل من المجتمع الدولي بحاجة إلى طلب القيادة الأمريكية.

وفي الجزء الخاص بالتقدم والإزدهار، فقد عدت حالات إيجاد فرص عمل، ورعاية الطفولة المبكرة، والتعليم العالي في متناول الجميع، وإصلاح نظام الهجرة، وفتح الأسواق وتسهيل إيجاد الفرص للعمال الأمريكيين والشركات في

الخارج، ورفع الحواجز أمام النشر التام للابتكارات الأمريكية في مجال الفضاء الرقمي، أمراً حيوياً للأمن القومي الأمريكي.

وفي جزء الوثيقة الخاص بالقيم الذي أشار إلى إلتزام الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز القيم العالمية في الخارج وتقديم نفسها أنموذجاً للمجتمعات الأخرى، وهي حالة جديرة بالثناء، غير أنها عرضة نخلال التنفيذ، إلى الخطر في كثير من الأحيان والعنف وسوء المعاملة والإهمال مثل قضايا الأقليات العرقية والدينية والأفراد ذوي الإعاقة، ومثلي الجنس، والمتحولين جنسياً والأفراد المشردين، والعمال المهاجرين، التي لا شيء منها ينتمي إلى استراتيجية الأمن القومي. إنها قضايا يمكن التعامل معها على المستوى التكتيكي وليس الإدارة، ولا يجوز إعطائها الأولوية على القضايا الأمنية الصعبة كالتعامل مع شركاء الولايات المتحدة الأمريكية في الاتحاد الأوربي، وفي درجة أقل مع روسيا الاتحادية والصين الشعبية والعربية السعودية، وفي التعامل مع ملف شائك كالملف النووي الإيراني الذي أنجز الإتفاق بشأنه في 14/7/ 2015 ليضع حد لجدل طال مشواره حول قدرة إيران على إمتلاك السلاح النووي.

ويأتي الحفاظ على الإلتزام العميق بأوربا موحدة تعيش في حرية وسلام من ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية، فضلاً عن إحترام تطلعات دول البلقان، وإحداث تحول في العلاقات مع تركيا، وتعزيزها مع دول شرق أوربا نحو إيجاد تكامل أوربي وأورو– أطلسي، وتحسين العلاقات مع دول القوقاز، وتشجيع إيجاد حلول للمنازعات الإقليمية. إن كل تلك الأهداف التي تبدو متعارضة مع بعضها، لا يجعل منها في أقل تقدير جديرة بالاهتمام.

وبطبيعة الحال، فإن السعي نحو تحقيق "الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" سيستمر بالقوة نفسها، بما في ذلك أهداف "تفكيك

شبكات الإرهاب والجماعات المتطرفة، ومواجهة أي عدوان محتمل خارجي ضد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها، فضلاً عن ضمان التدفق الحر للطاقة من المنطقة إلى العالم، ومنع تطوير وانتشار أو استخدام أسلحة الدمار الشامل"، وتعزيز قدرة الأردن، وشركاء في الخليج لردع أي عدوان محتمل مع الحفاظ على الإلتزام بأمن إسرائيل

وبالانتقال إلى بقية القارة الأفريقية ، فإنه سيتم تعزيز العلاقات التجارية المولدة للنمو القائم على التصدير، والإستثمارعلى قادة الغد في وتقوية المؤسسات المدنية والعسكرية ، وتعميق الشراكة الأمنية معهم.

وإلى جوار الوطن، فسوف يستمر الجهد في تطوير نصف الكرة الأرضية الغربي لدفع دولها إلى مزيد من الإزدهار والأمن والديمقراطي ولعب دور عالمي أكبر.

ومع اعتراف الرئيس أوباما بأن ما ورد في وثيقة الآمن القومي الأمريكي هو "جدول أعمال طموح" ليس بالضروري الإنتهاء منه خلال ما تبقى من ولايته الرئاسية الثانية، إذ أن استراتيجية الاحتواء في حقبة الحرب الباردة لم تأتي أوكلها إلا بعد تعاقب ثمان إدارات رئاسية، غير أنها حددت ما هو الأكثر أهمية، وساعدت في شكل التمويل وتأمين الاحتياجات واتخاذ القرارات الرئيسة.

والحق، فإن وثيقة الأمن القومي الأمريكي تحدد آفاق لمستقبل أفضل من دون أن ترسم الطريق الوصول إليه.

وعلى خلاف ما ادعاه الرئيس الأمريكي باراك أوباما أثناء حملته الانتخابية من أن موجة الحرب تتراجع، تؤكد استراتيجية الأمن القومي أن الإرهاب هو "تهديد مستمر".

وتقول الوثيقة أن تنظيم القاعدة قد تم "قطع رأسه"، إلا أن الاستراتيجية تتوقع نزاعاً دولياً ضد ما أسمته سلسلة من الشبكات التابعة لتنظيم القاعدة والمنتشرة في الخارج.

إن الإدارة الأمريكية ترى أن طريقتها في محاربة الإرهاب قائمة على تنفيذ غارات بطائرات دون طيار وعلى عمليات للقوات الخاصة، وعمليات تجسس وقوات وكيلة تعمل على الأرض، هي نهج "يمكن السيطرة عليه" أكثر من الحروب البرية التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان.

إن الوثيقة لا تتحفظ على "استخدام القوة الحاسمة"، غير أنها لا تقدم تفاصيل حول كيفية استخدام القوة. وتقول الوثيقة: "الولايات المتحدة لا أعداؤها، من سيحدد طبيعة الصراع ونطاقه وعلينا تحديد ذلك".

وفي مقارنة بين وثيقة الأمن القومي عام 2015 ووثيقة استراتيجية الأمن القومي الصادرة العام 2010، فإن ما يبدو من هذه المقارنة أن الرئيس أوباما فشل في تحقيق هدف التقارب مع روسيا الاتحادية وحث قياداتها السياسية المشاركة في حل مشكلات دولية، بينما نجح في سحب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان كما وعد في وثيقة عام 2010، كما يبدو أيضاً أن الرئيس أوباما حقق نجاحا في تنفيذ ما وعد به في وثيقة 2010 عن تجاوز الأزمة المالية وحالة الكساد، إذ تصادف إعلان وثيقة عام 2015 مع بوادر انتعاش اقتصادي، بينما فشل في تحقيق وعده نقل الشرق الأوسط إلى الطريق نحو مستقبل أفضل.

إن الاستراتيجية الجديدة راعت المرونة الكافية التي تسمح لإدارة أوباما بالاعتذار عن أخطاء مارستها خلال السنوات الماضية أو كما أسماها الرئيس أوباما "تكييف السياسة والتراجع عنها"**Policy Adjustment**[43]، وراعت أيضا التزام قدراً ضرورياً من الصراحة والشفافية. حدث هذا عندما

اعترفت الوثيقة للرأي العام الأميركي، وللعالم الخارجي، بأن الإمكانات الأميركية مثل غيرها من إمكانات الدول ليست لا نهائية،وهي بالتأكيد وبعيداً عن منطق الانحدار، إمكانات محدودة.كما و اعترفت أيضاً أن هذه الإمكانات على ضخامتها لم تعد تتناسب مع التطورات الهائلة في النظام الدولي وتضخم المصالح القومية الأميركية. وقد بدا واضحاً أن خلافاً لا يزال ناشباً بين معسكرين في مؤسسة السياسة الخارجية حول الدرجة التي وصل إليها تردي الوضع الدولي وحول أسباب هذا التردي ومستوى الارتباك الأميركي في التعامل مع هذا التردي، فهناك من يعتقد أن انكشاف «ضعف الدولة» في الشرق الأوسط وأفريقيا، والتحديات الجديدة من جانب روسياالاتحادية في شرق أوروبا، والأخطار الحقيقية التي تهدد الأمن الأوروبي التي تتعدد مصادرها، وصعود الصين الشعبية المتسارع ، كلها عوامل جيواستراتيجية أثرت تأثيراً مباشراً في كفاءة أداء السياسة الخارجية الأميركية.

فيما يقول آخرون: إن المشكلة تكمن في النظام الدولي ككل، فالنظام يتحول بسرعة تفوق سرعة تأقلم الولايات المتحدة الأمريكية مع هذا التحول، وبأكثر مما تنبأ أو توقع علماء الاستراتيجية والسياسة في البلاد.

إن هذا التحول أوجد حالة من التحديات المعقدة للولايات المتحدة الأمريكية، ازدادت تعقيدا مع تحديات داخلية تتعلق بالمرافق العامة وتحولات معتبرة في "الشخصية الأميركية" في ظل "نظام طبقي" لا تقل خطورة وأهمية عن التحديات التي يجسدها النظام الدولي في مجمله. ومع ذلك، هناك من يرون أن هذه التحديات مجتمعة لا تستحق من صناع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية كل هذا القلق الذي ينعكس في تصرفاتهم. إنما يأتي القلق في رأيهم نتيجة ميل قادة الاستراتيجية الأميركية للتعامل مع العالم الخارجي ككل

متكامل،بينما يجب عليهم التعامل مع كل قضية أو أزمة خارجية على حدة ومن دون أن تطغى مشكلة على غيرها من المشكلات فتحتكر الاهتمام وتستأثر بأكثر مما تستحق من أرصدة القوة المتاحة والمحتملة.

ولعل ما أعلنه البيت الأبيض أخيراً من قرار أتخذه الرئيس أوباما بإبقاء 5500 جندي أمريكي في أفغانستان يمثل تحولاً في الرئيس أوباما في السياسة الخارجية الأمريكية الحالية التي كانت تقضي بسحب القوات الأمريكية من أفغانستان على غرار ما حصل من سحب للقوات في العراق وذلك انسجاماً وتأثراً بعقيدة كولن باول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في إدارة الرئيس الأمريكي جورج ووكر بوش الأولى التي تقضي في "عدم التدخل طويل الأمد ما لم يتم ضمان المصالح الأمريكية طويلة الأمد"، "وأنه في أي تدخل طويل الأمد لابد من وجود استراتيجية للخروج بعد انتهاء المهمة" .(44)

كما وأن قيام كبار مستشاري الأمن القومي ووزارة الدفاع الأمريكية بتقديم مقترحات في صيغة مذكرة عرضها وزير الدفاع آشتون كارترعرضها على الرئيس أوباما تضمنت تحريك قوات عسكرية قتالية على الأرض إلى مناطق قريبة من خطوط القتال مع الجماعات الإرهابية في كل من العراق وسوريا للقيام بعمليات خاصة بناء على متطلبات الموقف العسكري شكل تحولاً نوعياً في الركائز التي استندت إليها الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط التي اقتصرت على الضربات الجوية والتدريب وتقديم المشورة العسكرية. وبالرغم من أن الموضوع لا يزال في طور الدراسة ولم يرتقي إلى مستوى اتخاذ القرار، إلا أنه عبر عن حالة عدم الرضا والإحباط اللذين تولدا لدى البيت الأبيض في أن نتائج القصف الجوي على مواقع في العراق وسوريا، التي مضى عليها عام ونيف، باتت لا تؤشر عن حصول تقدم ملموس على الأرض،

وأنها بحاجة إلى أفكار جديدة لتعزيز زخم المواجهة باتجاه إحداث تغيير في نتائج حرب امتدت طويلاً تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية عبر البحار.[45]

ومع كل ما ورد من أراء مؤيدة ومنتقدة للسياسة الخارجية الأمريكية في مدتي إدارة الرئيس أوباما، فإنه لا يمنع من القول بتحقق إنجازات مهمة في السياسة الخارجية تمثلت في إعادة الانضباط للسياسة الخارجية بشكل أبعدت عملية صنع القرار في أن تتم خارج أطار العلبة السوداء .غير أن عقيدة الرئيس أوباما في السياسة الخارجية كانت تبدو في أحيان كثيرة تبدو في صيغة آمال تبنى وطموحات يتم تخيلها أكثر منها عقيدة تضم مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تكون نتاج لإفرازات ممارسات عملية وخبرات ممتزجة بمعرفة نظرية رصينة طبيعتها القدرة على التكييف وإعادة النظر في السياسات بناء على مخرجات النظام السياسي، فبعد أن كان الموقف الأمريكي من ملف الأزمة في سوريا يقوم على مبدأ إسقاط نظام الرئيس الأسد، تم تعديله لاحقاً لأن يكون للرئيس السوري دور في مرحلة انتقالية، والإستعداد للتعاون مع روسيا الاتحادية وإيران في مواجهة تمدد الجماعات المسلحة "داعش" في كل من سوريا والعراق، وهو ما شكل محورالنقاشات التي دارت بين الرئيسين أوباما وبوتين على هامش اجتماعات الدور السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2015. ومع ذلك، فلم يعد من المبكر الحكم النهائي على عقيدة الرئيس أوباما ولم يتبقى أمام إدارته الثانية مدة لا تزيد على سنةليكون فيها الترجح لصالح كفة المناصرين على المنتقدين بعد أن أصبحت إحتمالات تغيير جوهري في السياسة الخارجية الأمريكية واستراتيجيتها ضعيفاًسيما وأن وصف " البطة العرجاء"Lame Duke على الرؤوساء الأمريكيين في السنة الأخيرة من إدارتهم بدأ بالإنطباق على الرئيس أوباما مع أنه لا زال يحصد انتصارات سياسية

في الداخل الأمريكي من شأن حصوله على تصويت في مجلس الشيوخ لصالح تنفيذ الإتفاق المبرم مع إيران بشأن ملفها النووي ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها بالرغم من الأغلبية المعارضة المتحققة للحزب الجمهوري في مجلسي النواب والشيوخ.

Abstract

"Smart power,"...an approach that underscores the necessity of a strong military, but also invests heavily in alliances, partnerships, and institutions of all levels to expand American influence and establish legitimacy of American action, became a core principle of Obama's foreign policy strategy. Obama, in his May 2011 speech on the Middle East and North Africa, "...called for a smart power strategy, incorporating development, in addition to defense and diplomacy, as the third pillar of his foreign policy doctrine."

"Smart power" has become the core principle of Obama's foreign policy, and that the Presidential team advocates a "smart power" strategy.

Among the most recently the implementation of this strategy in the case of the U.S. engagement in the war in Libya where the US intervention was defined by "humanitarian" (as integrated in an international coalition that was authorized by the U.N Security Council Resolution 1973 to intervene in Libya in the name of the "responsibility to protect") and "limited" (in the sense of "burden sharing", meaning that the U.S. will not act alone but share the responsibility with the other states participating in the coalition). Thus the new form of American leadership can be defined as "broader" and "smarter leadership" in so far as the role of the U.S will be to mobilize theInternational community for collective action.

Regarding the case of Libya, the U.S. action could also be qualified as quite pragmatic in the sense that U.S. let France and Great Britain take the initiative for the military intervention.

As put by Obama, "American leadership is not simply a matter of goingit alone and bearing the entire burdens ourselves. Real leadership creates conditions and coalitions for others to step up as well, to work with allies and partners so that they bear their share of the burden and pay their share of the costs; and to see that the principles of justice and human dignity are upheld by all.

As Obama said in his 2014 State of the Union address, " in a world of complex threats, our security depends on all elements of our power – including strong and principled diplomacy. We do not live in a "post-American world," but we also no longer live in the "American era" of the late twentieth century. In the decades ahead, the US will be "first" but not "sole."

[1] تدريسي في كلية الحكمة الجامعة.

[2]تنصرف العقيدة إلى جميع المبادئ والسياسات والأمور الفنية والأساليب التي بموجبها تتمكن الدولة من توجيه أعمالها، وهي تستنبط من الأفكار والممارسات المتطورة التي يتفق عليها سواء كانت من الخبرة العملية أو الجوانب النظرية.ينظر في: عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار الرقيم، بغداد، 2004، ص 37.

[1]. فرانكي ستورم، استمرار في القيادة ومشاركة في تحمل الأخطاء، مجلة آفاق المستقبل، العدد 4، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، مارس / أبريل 2010 ، ص 38.

[2]. The Heritage Foundation, Solutions 2014,Washington D.C. , 2014, P. 195.

[3]. سالم أحمد سالم، السياسة الخارجية الأمريكية بين المثالية والواقعية، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، مؤسسة الأهرام، أكتوبر 2009، ص 139.

[4]. عبدالقادر محمد فهمي، العقيدة السياسية وأثرها في منهج التفكير السياسي، مجلة العلوم السياسية، العدد 2، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، بغداد، 2007، ص 22.

[5]. كيندل سكوت، ديناميت صنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، أكتوبر/تشرين الأول 2009، ص 143.

[6]. JOHN T. BENNETT and PAUL McLEARY , " The Evolving Obama Doctrine : Bombing Raids, stronger Partnerships ", Defense News Magazine, Washington D.C., Aug. 17, 2014. jbennett@defensenews.com ; pmcleary@defensenews.com

[7].Ibid.

[8]. Ibid.

[9].حسن منيمنة، " عقيدة أوباما: من الاستثناء إلى تحصيل الحاصل"، جريدة الحياة، العدد 1435، بيروت،24 أيلول/سبتمبر 2014.

[10] . The Birth of an Obama Doctrine", *The Economist*, March 28, 2011.

[11]. Charles Krauthammer, "The News in Obama's Speech", *The Washington Post*, May 20, 2011.

[12].John Ikenberry, "The Right Grand Strategy", *The American Interest*, January-February 2010.

[13]. Hillary Rodham Clinton, Testimony, Statement before the Senate Foreign Relations Committee, U.S Department Of State, Washington D.C. , January13, 2009.

[14].John Kerry, Testimony,Statement before the Senate Foreign Relations Committee, U.S Department Of State,Washington D.C. , January24, 2013.

[15].Suzanne Nossel, "Smart Power", *Foreign Affairs*, vol. 83, no. 2, March/April, 2004.

[16]. Joseph Nye, "The US Can Reclaim Smart Power", *Belfer Center for Science and International Affairs*,
Harvard University, January 21, 2009.

[17]. Joseph Nye, "Get Smart. Combining Hard and Soft Power", *Foreign Affairs,* July/August 2009.

[18]. Joseph Nye and Richard Armitage, *CSIS Commission on Smart Power: A Smarter More Secure America,Center for Strategic and International Studies,* 2007, p. 4.

[19].Hillary Rodham Clinton , Op. ,Cit, .

[20]. "Leading Through Civilian Power", *The First Quadrennial Diplomacy and Development Review*, 2010.

[21].James Luko,The "Obama Doctrine" Creates A Global Power Vacuum,Political Commentary For every Veiwpoint , Washington D.C. , May 24, 2014.http://www.nolanchart.com/obama-doctrine-creates-global-power-vacuum

[22]. Barack Obama Speech , United Nations General Assembly, New York ,September, 28 , 2015.

[23]. شادي حامد، عندما تصبح الأهداف أهم من الوسائل، مجلة آفاق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص 39.

[24]. أحمد على سالم، مصدر سبق ذكره، ص 139.

[25]. Barack Obama Interview,"Obama doctrine and Iran", New York Times, April ,4, 2015.

[26] . فواز.جرجس، أوباما والشرق الأوسط–نهاية العصر الأمريكي، ت: محمد شيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص 129–131.

[27]. Condoleezza Rice and Robert M. Gates , "How America can counter Putin's moves inSyria", The Washington Post ,Opinion , October,8 ,2015.

[28].Dan De Luge , " With Putin in Syria, Allies Question Obama's Resolve" Foreign Policy Magazine,October,16 , 2015.

[29]. **Jonah Goldberg , " Putin's Air Strikes in Syria are Merely the Latest Example of the Obama Doctrine's Failure" , The National Review, October2, 2015.**

[30]. **Dimitri K. Simes andPauJ.Saunders , " Obama's Dangerous ' No War , No Peace " Strategy " The National Interest Magazine , 15 October, 2015.**

[31].**Stephen M. Walt, "Who is Better Strategist: Obama or Putin? ", Foreign Policy Magazine , October9 , 2015.**

[32]. **Ibid**.

[33] . هشام ملحم، نهاية الحقبة الأمريكية في المنطقة، جريدة النهار اللبنانية، العدد 25811، السنة 83، 22 تشرين الأول، 2015.

[34]. مصطفى زين ، "المسألة الشرقية تجدد" ، جريدة الحياة – الطبعة الدولية ،٢٤تشرين الأول ،٢٠١٥.

[35] . عبدالقادر محمد فهمي ،مصدر سبق ذكره ، ص 36.

[36]. **Democratic Presidential Debate on NPR ,New York Times, 2/12/2007. http.nytimes.com2007/1204us/politics.**

[37].**Dominic Tierney, " The Obama Doctrine and the lessons of Iraq , Foreign Policy Research Institute (N-Notes), Philadelphia, May 2012, P.1.**

[38] . **Obama's Speech, white House, January 03, 2012**

[39]. **Sustaining U.S. global leadership; Prioritiesfor 21st. Century Defense , 5-6.**

[40].حسن أوريد، "ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ولاية أوباما الثانية"، مجلة آفاق المستقبل، العدد 17، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2013، ص 20.

[41].**htt:// Foreignpolicy.com/2014/5/28/president Obama at west point**

[42]. **James Joiner , "Obama's National –Security List of Wishes", Foreign Policy Magazine, February, 15, 2015 .**

[43]. **Barack Obama Interview ," Obama doctrine and Iran" , Op.Cit.**

[44]. **David Rothkopf, "Barack Obama and Powell Doctrine Reconsidered" ,Foreign Policy Magazine, October,15, 2015.**

[45]. **Missy Ryan and Gerg Gaffe K " Obama weigh moving U.S troops closer to front line in Syria and Iraq " The Washington Post , 26 October, 2015.**